Agricultural Economics and Social Science
Available online at http://zjar.journals.ekb.eg
http:/www.journals.zu.edu.eg/journalDisplay.aspx?JournalId=1&queryType=Master

المشـــاركـــة الالكترونيـــــة والتحـــول الـــرقمي في المملكـــة العربيـــة السعوديـــة

محمد ناجى عبد العظيم فرج*[1] – هالة السيد محمد بسيوني[1] - وفاء سالمان[2].

1- قسم الاقتصاد الزراعي- كلية الدراسات والبحوث الآسيوية- جامعة الزقازيق- مصر
2- قسم الاقتصاد - كلية التجارة – جامعة الزقازيق – مصر

Received: 04/06/2025; Accepted: 09/07/2025

الملخص: تعد التجارة الالكترونية أحد ثمار الثورة المعلوماتية التي يشهدها العالم اليوم، كما تمثل واحدا" من مرتكزات الاقتصاد الرقمي حيث يقوم الاقتصاد الرقمي على حقيقيتين التجارة الالكترونية وتقنية المعلومات والتي باتت تؤثر بلا شك على مختلف الانشطة الاقتصادية، نظرا" لما تمثله من استثمار في الطاقات الذهنية والقدرات الفكرية للعنصر البشري، وأدى التطور السريع والانتشار المتزايد لاستخدام تقنيات التجارة الإلكترونية إلى قيام العديد من الدول باتخاذ المبادرات التي تهدف إلى سرعة تنظيم التعامل وفق هذا النمط الجديد من أنماط التجارة، الذي يتميز بسرعة النمو والشمولية وحدة المنافسة وعدم الاعتراف بالحدود الجغرافية في التعامل التجاري، ومن أبرز المؤشرات على تزايد أهمية التجارة الإلكترونية ما شهدته السعودية من زيادة مضطردة في حجم ومعدلات نمو التجارة الإلكترونية. وقد مكنت شبكة الإنترنت الأفراد والقطاعات التجارية من المشاركة الالكترونية و الاستفادة من برامج التحول الرقمي .

الكلمات الإسترشادية: التجارة الاليكترونية - التحول الرقمي – النمو الاقتصادي - الاقتصاد الرقمي.

المقدمة والمشكلة البحثية

أصبح للتجارة الإلكترونية تأثيرات جوهرية على أسلوب إدارة الأنشطة الاقتصادية وممارسة الأعمال التجارية وما يتصل بها من خدمات، كما امتد تأثيرها ليشمل العلاقات التي تحكم قطاعات الأعمال والمستهلكين. وسيكون لهذه التأثيرات نتائج وانعكاسات بعيدة المدى على الجوانب القانونية والتنظيمية، وحقوق الملكية الفكرية وحماية الاستثمارات، وغيرها من الجوانب التقنية والمالية ذات الصلة بالمشاركة الإلكترونية .

ومن أهم ما نتج عن اندماج وتلاصق اقتصاد المعرفة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال هو التجارة الالكترونية التي تعتمد على اقتصاد قادر بأدواته على تفعيل ادوارها . وهذا ما أعطى الأهمية القصوى لاستعمال التجارة الالكترونية بالإضافة إلى التسهيلات الكبيرة والسرعة الفائقة في أداء الأعمال التي تكلف الجهد والأموال الطائلة عند استعملاها للتجارة التقليدية ، ولعل التطبيقات المعنية بالتبادل الالكتروني للبيانات تسهم في توسيع تطبيق التجارة الالكترونية ، حيث تنتقل من مجرد معاملات مالية الى معاملات اخرى منها تطبيق رأى المواطنين ، واقتراحاتهم في المنظومة ، وتلقى الشكاوى ، وهكذا ، مما يسهم في زيادة الشرائح المساهمة في هذه التقنية من مؤسسات مالية ومؤسسات خدماتية أخرى.

مشكلة البحث

تمتلك المملكة العربية السعودية اقتصاداً قوياً، ومتنامياً، وهو يعدّ من أفضل اقتصاديات دول الشرق الأوسط، فالمملكة العربية السعودية هي الدولة العربية المنضمة الى اكبر التكتلات الاقتصادية في العالم ، وحيث ان الاقتصاد السعودي يتسم بالتنوع في مصادر الدخل ، ومن ثم اصبح على المملكة العربية السعودية ان تتبنى استراتيجيات تسهم في مواكبة التطور العالمي في اسس و اساليب التجارة ، ومن ثم كانت المشاركة الالكترونية للمواطنين في اساسيات النمو الاقتصادي ، و التجارة الالكترونية واحدة من اهم الاليات التى تؤثر في مصادر الدخل ، وتعزز من النمو الاقتصادي ، وبالتالي تدور المشكلة البحثية التى تسعى اليها الدراسة حول تساؤل رئيسي : الى أي مدى تسهم المشاركة الالكترونية في دعم النمو الاقتصادي السعودي ؟

ومن ذلك التساؤل الرئيسي ينبع عدة تساؤلات فرعية للدراسة :

1- ما هي جهود السعودية لدعم متطلبات التجارة الالكترونية؟
2- ما هو موقع المشاركة الالكترونية في استراتيجية التنمية السعودية ؟

* **Corresponding author: Tel. :**+201068038474
E-mail address: nagym1984 @gmail.com

أهمية البحث

تنبع أهمية الدراسة من أهمية المشاركة الالكترونية في مجال التجارة الالكترونية و الدور الذي تلعبه في بيئة الأعمال إذ أصبحت عاملا مؤثرا في نمو اقتصاديات الدول وتعزيز تجارتها الخارجية، وقد غدت وسيلة هامة في زيادة القدرة التنافسية من تسويق للمنتجات وتوفير المعلومات والخدمات الفورية للمتعاملين، إضافة إلى تمكين المستهلك أينما كان من الطلب الفوري للسلع و الخدمات، ولذلك اهتمت الدول المتقدمة بتهيئة اقتصاداتها وبيئتها ومؤسساتها للتحول إلى الاقتصاد الرقمي من خلال تطبيق التجارة الالكترونية عبر شبكة الانترنت والعمل على الاستفادة القصوى منها .

وبما أن الاقتصاد يعتبر العمود الفقري لأي دولة ، فإن معرفة دور التجارة في النمو الاقتصادي ومدى نجاح البنية الاقتصادية في التكيف مع البيئة التجارية الجديدة، ومحاول حل المشاكل المرافقة لهذا الدور إن وجدت سيساهم بشكل جوهري في تقوية الاقتصاد، وذلك من خلال إضفاء خاصتي الملائمة و الثقة في تعاملات البيئة التجارية المتمثلة في التجارة الالكترونية.

أهداف البحث

تعددت الاهداف التي تسعى اليها الدراسة في الاتي :

1- التعرف على البنية الإلكترونية في المملكة العربية السعودية.
2- تناول اهم الاستراتيجيات المتبعة بالمملكة العربية السعودية عن الشمول الإلكتروني والتحول الرقمي وفقا لرؤية 2030.

المدى الزمنى للدراسة

تبحث الدراسة خلال الفترة الزمنية من عام 2009 ، حيث ان في ذلك العام اقرت الحكومة السعودية الخطوات الاولى في تنفيذ برامج التجارة الالكترونية عندما سمحت لتجار التجزئة بقبول مدفوعات الخصم والائتمان من خلال أحد التطبيقات المنفذة عن طريق شركة سكوير للخدمات المالية (Square) و التطورات التي استمرت فى ذلك المجال بدءاً من وضع رؤية المملكة للتنمية المستدامة عام 2015 مروراً باستراتيجيات التحول الرقمي الى نهاية الدراسة عام 2024.

يقوم الباحث باستخدام عدد من المناهج البحثية التي تربط بين التحليل و وصف الظاهرة و بين التحليل القياسي لتلك الظاهرة ، ومن ثم يعتمد الباحث على عدد من المناهج كالتالي

المنهج الوصفي التحليلي

وهو المنهج الرئيسي عند دراسة ظواهر محددة ورصدها ومتابعتها بشكل دقيق، وتصويرها عن طريق جمع بيانات ومعلومات سواء كانت تلك البيانات متعلقة بمنطقة الدراسة او بأحد متغيرات الدراسة ويتعلق بدراسة الوضع الراهن للتجارة الإلكترونية من خلال تناول مفهوم التجارة الإلكترونية وأنواعها ومجالاتها وتطورها والمتطلبات اللازمة لها وآثارها الاقتصادية ، وتناول مفاهيم النمو الاقتصادي .

المنهج التحليلي القياسي

رجوعا للنظرية الاقتصادية التي تخصصت في هذا المجال والتي أظهرت وجود علاقة إيجابية بين التجارة الإلكترونية ومؤشرات النمو الاقتصادي

وسيتم تناول الدراسة من خلال المحاور الاتية :

- استراتيجية المشاركة الالكترونية و الشمول المالي
- استراتيجية الحكومة الذكية لتعزيز التحول الرقمي
- الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي لتعزيز المشاركة الالكترونية
- الاستراتيجية المستقبلية للحكومة الالكترونية خلال الفترة من عام 2023م : 2030

اولاً استراتيجية المشاركة الإلكترونية والشمول الرقمي

عملت المملكة العربية السعودية على تبني وتنفيذ استراتيجيات الشمول الرقمي والمشاركة الإلكترونية، حيث يضمن ذلك حصول جميع الأفراد بها على خدمات إنترنت بسهولة وبأسعار مقبولة، وكذلك الوصول للخدمات الحكومية الرقمية والمشاركة الفعالة في الاستشارات وعمليات اتخاذ القرار، وهنا فقد نفذت المملكة العديد من المشاريع والمبادرات ذات الصلة بالاتصال والتوفر والقدرة على تحمل التكاليف وإمكانية الوصول إلى المنصات والخدمات الحكومية وزيادة معدلات المعرفة الرقمية.(وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات،2024)

وفي ذات الإطار اعتمدت المملكة مبادرات وتدابير خاصة لتضمن الاتصال الفعال وإمكانية الوصول إلى خدمات الحكومة الإلكترونية وتكوين المعارف والمهارات الرقمية للفئات المستضعفة مثل، النساء والشباب والمسنين وذوي الهمم والفقراء واللاجئين وغيرهم الكثير من الفئات، ومن خلال ذلك يتضح أنه يتصدر الشمول الرقمي جدول أعمال حكومة المملكة العربية السعودية ويشكل جزءًا من أهداف رؤية 2030م إلى فوائد واحتياجات التحول الرقمي والحاجة إلى الشمول الرقمي لجميع المواطنين السعوديين والمقيمين فيها، الأمر الذي لابد وأن يتحقق من خلال التركيز الخاص على الفئات المستضعفة المذكورة وغيرها.

يُضاف إلى ذلك أنه يحدد برنامج التحول الوطني بوصفهُ أحد برامج تحقيق رؤية 2030م العديد من الأهداف التي تركز بشكل مباشر على الشمول الرقمي

لجميع المواطنين لا سيما تلك الفئات المستضعفة، ونجد من ضمن هذه الأهداف تعزيز قيم المساواة والشفافية، والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وتطوير الحكومة الإلكترونية بجانب دعم قنوات التواصل مع المواطنين ومجتمع الأعمال، وعملت الحكومة السعودية في ضوء تنفيذ استراتيجية المشاركة الإلكترونية والتحول الرقمي على إنشاء وتنفيذ العديد من المشروعات ومنها، ما يلي

مشروع سدايا

أنشأت حكومة المملكة العربية السعودية الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)، لتكون الجهة المختصة في المملكة بالبيانات والذكاء الاصطناعي، وهي المرجع الوطني في كل ما يتعلق بهما من تنظيم وتطوير وتعامل، ايضا صاحبة الاختصاص الرئيسي في كل ما يتعلق بالتشغيل والأبحاث والابتكار في قطاع البيانات والذكاء الاصطناعي، وهنا هدفت الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) إلى حوكمة البيانات والذكاء الاصطناعي، وتوفير الإمكانات المتعلقة بالبيانات والقدرات الاستشرافية وتعزيزها من خلال الابتكار المتواصل والإبداع في حقل الذكاء الاصطناعي، هذا بجانب ضمان الارتقاء بالمملكة العربية السعودية إلى الريادة في إطار الاقتصادات القائمة على البيانات والذكاء الاصطناعي(معتز سلامة 2020)

عملت الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) على تنفيذ استراتيجية المشاركة الإلكترونية والتحول الرقمي من خلال تنفيذ بعض السياسات، والتي من أبرزها

1- مواصلة عملية التحديث بشأن أجندة البيانات الوطنية والذكاء الاصطناعي على نحو يتوافق مع المبادئ الرئيسية لاستراتيجية المشاركة الإلكترونية والتحول الرقمي.

2- تنفيذ أجندة البيانات والذكاء الاصطناعي على الصعيد الوطني في المملكة العربية السعودية ككل بما سهل بالفعل العديد من الخدمات لكافة شرائح المواطنين.

3- توجيه الجهات التابعة للهيئة بشأن تنفيذ أجندة البيانات والذكاء الاصطناعي لتدعيم الأهداف الكلية أو النهائية والتي تكمن في جوهر تنظيم عملية التحول الرقمي ودعمها بمختلف الأشكال.

4- زيادة الوعي العام بشأن إنجازات المملكة العربية السعودية في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي، الأمر الذي ينتج عنه إيمان كل من القيادات والأفراد بفوائد وأهمية عملية التحول الرقمي ومن ثم تأييدها والمشاركة في السياسات الخاصة بعملية تنفيذها **(الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعى، 2023).**

5- زيادة مساهمة البيانات والذكاء الاصطناعي في تحقيق أهداف رؤية 2030م، بما يعزز من زيادة استفادة الجهات الحكومية كافة من أجندة البيانات والذكاء الاصطناعي.

6- تدعيم عملية تحقيق الأهداف الاستراتيجية في الجهات التابعة لهيئة البيانات والذكاء الاصطناعي بشأن التشريعات والتشغيل والابتكار، بالتوازي مع تعزيز صورة المملكة العربية السعودية باعتبارها دولة رائدة عالميًا في حقل البيانات والذكاء الاصطناعي.

وبناءً عليه، هدف مشروع سدايا إلى الارتقاء بالمملكة العربية السعودية وجعلها رائدة ضمن الاقتصادات القائمة والمعتمدة بشكل أساسي على البيانات، وكذلك إطلاق القيمة الكامنة للبيانات باعتبارها ثروة وطنية لتحقيق طموحات رؤية 2030م ،وذلك من خلال تحديد التوجه الاستراتيجي للبيانات والذكاء الاصطناعي والإشراف على تحقيقه عبر عملية حوكمة البيانات، بجانب توفير الإمكانيات المتعلقة بالبيانات والقدرات الاستشرافية مع تعزيزها بالابتكار المتواصل في مجال الذكاء الاصطناعي والبيانات الرقمية.

المشاركة الإلكترونية المجتمعية بما يعزز التحول الرقمي للمملكة

عملت حكومة المملكة العربية السعودية على تحقيق ما يسمى بمبدأ المشاركة الإلكترونية المجتمعية سواء في إطار مشروع سدايا أو غيره من المشروعات التي تدعم المشاركة الإلكترونية والتحول الرقمي، ومنها على سبيل المثال ما يلي

البيانات المفتوحة

تكمن أهمية البيانات المفتوحة من ناحية تدعيم المشاركة الإلكترونية في المملكة بما يعزز التحول الرقمي في كونها من الأولويات الاستراتيجية التي تركز عليها اقتصادات الدول الحديثة والمتقدمة، حيث أن البيانات المفتوحة تساعد رواد الأعمال في دعم الابتكار والوصول إلى الأسواق ومعرفة الفرص والوصول إليها، ومن ثم دعم اتخاذ القرار المبني على البيانات المفتوحة وتعزيز الشفافية بين القطاعين العام والخاص، وهنا تُعد البيانات المفتوحة ركيزة أساسية من ركائز التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية لأنها تسهم في

تحقيق مستهدفات رؤية 2030م، وتكمن أهميتها كذلك في كونها تمنح المواطنين المواد الأولية التي يحتاجونها لإشراك حكوماتهم والمساهمة في تحسين الخدمات العامة، كما أنها تشجع أيضًا على زيادة مشاركة المواطنين في الشؤون الحكومية الأمر الذي يسهل من حصولهم على الخدمات المختلفة.

واشتملت هنا البيانات المفتوحة للهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي على العديد من المنصات أو المصنفات الإلكترونية التي يتم تنفيذها إلكترونيًا على نحو يدعم عملية التحول الرقمي بالمملكة مثل: إحصائيات التبرعات لمنصة إحسان بشكل ربعي لسنة 2024م، التقرير السنوي للخطة التدريبية لمعهد تقنية المعلومات لعام 2023م، إحصائيات أنشطة التدريب لأكاديمية سدايا بشكل ربع سنوي لسنة 2024م، عينة لتبرعات 1500 معرف على منصة إحسان، إحصائيات التبرعات لمنصة إحسان بشكل ربع سنوي لعام 2023م، ميزانية الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي لعام 2023م، إحصائيات منصة نفاذ، أعداد منصة توكلنا لسنة 2022م على مستوى الأشهر، وكذلك إحصائيات التبرعات لمنصة إحسان بشكل ربع سنوي لسنة 2022م، وغيرها الكثير من سياسات ومنصات تدعيم عملية التحول الرقمي وإجراءات تنفيذها(**الهيئة السعودية للبيانات،2023**)

منصة الاستشارات الإلكترونية المجتمعية

ويكمن جوهر هذه المنصة في بعض الخدمات التي تقدمها لزوار موقعها الإلكتروني، حيث تقديم الاستشارات المجتمعية بشأن الأنظمة واللوائح وما في أحكامها والتي تطلب فيها سدايا رأي الجمهور سواء أكان من السعوديين أو غيرهم، وذلك من خلال الدخول على منصة الاستطلاع الموجودة على موقع سدايا (**وفاء بنت طارق،2018**)

ثانياً - استراتيجية الحكومة الذكية لتعزيز التحول الرقمي

عملت الحكومة الرقمية في المملكة العربية السعودية على تبني ما يسمى باستراتيجية الحكومة الذكية، تلك الاستراتيجية التي هدفت إلى تمكين الحكومة الرقمية والتحول الرقمي بالمملكة، وهنا مرت هذه الاستراتيجية بعدة مراحل من أجل تحقيق ذلك، **وهي كالآتي: -**

المرحلة الأولى (خطة عمل تمتد من عام 2006م إلى عام 2010م)

وقد تم التركيز في هذه المرحلة على تمكين المستفيدين من المواطنين والمقيمين والزوار في ختام عام 2010م عبر أي مكان وزمان من استخدام الخدمات الحكومية بسرعة وبكل سهولة وبجودة ودقة عالية وبقدر كبير من درجات الأمان للمعلومات والبيانات الشخصية(**Sameer Hawse,2022**).

المرحلة الثانية (خطة عمل تمتد من عام 2012م إلى عام 2016م)

وقد ركزت الحكومة الرقمية السعودية في هذه المرحلة على تمكين المواطنين من الاستفادة من الخدمات الحكومية الرقمية عبر مختلف القنوات التي تعتمد على التقنيات الرقمية وتحقيق الاستفادة للمستخدمين.

المرحلة الثالثة (خطة عمل تمتد من عام 2020م إلى عام 2024م)

وتعتبر هذه المرحلة بمثابة خطة المملكة في سبيل الوصول إلى تحقيق متطلبات مفهوم الحكومة الذكية.(رؤية الخبراء،)

وجدير بالذكر أنه قد أكدت استراتيجية الحكومة الذكية (2020م : 2024م) على سعي المملكة العربية السعودية عبر جهودها ومبادراتها وإنجازاتها إلى العمل وفقًا لرؤى محددة ترتبط بتحقيق مستهدفات رؤية 2030م وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة وتحديد سبل بناء الحكومة الرقمية وإعداد وتأهيل كوادر ذات قدرات رقمية تمثل بعقلياتها ثروة لرأس المال البشري وأداة للإنجاز، هذا مع ترجمة المتطلبات التي تحتاجها تلك الحكومية على أرض الواقع، وفي هذا الصدد، وضعت الحكومة الرقمية هدفًا طموحًا وقتها وهو أنه بحلول العام الحالي 2024م تكون الحكومة الرقمية السعودية نموذجًا لتقديم الخدمات الحكومية الرقمية بكل مرونة ويسر، وأن تعزز وتوظف الابتكار في مختلف مهامها وخدماتها مع توفير كل ما يؤهلها للتنافس على المستوى العالمي. وتضمنت استراتيجية الحكومة الذكية على محورين رئيسين وهما :

استراتيجية الحكومة الذكية والتركيز على احتياجات المواطن للاستفادة من كافة الخدمات الرقمية

ركزت جهود الحكومة الرقمية السعودية في إطار استراتيجية الحكومة الذكية على المواطن وكل ما يتعلق باحتياجاتهُ من خدمات مع التركيز على إرساء دعائم الاستراتيجية وتفعيلها على مستويات تقنين الجهود العاملة في مجال التحول الرقمي وجمعها في مصدر واحد تيسيرًا على المستفيدين في إطار عام تشاركي وتعاوني بدون أي تضارب في الاختصاصات وإنما تحقيقًا للسرعة وسهولة الإجراءات وجودة العمل والخدمات المقدمة من قبل القطاعات الحكومية، هذا مع منح رأس المال البشري المساحة الكافية للتفكير التحليلي النقدي والخروج

بمبتكرات تمثل قيمة مضافة للمجتمع.**(سلوى عبدالله صالح ،2019)**

ركزت استراتيجية الحكومة الذكية في إطار ذلك أيضًا على تحديد المشكلات وإيجاد حلول لها قبل وقوعها وتعزيز الاستفادة من الموارد المشتركة فيما بين الجهات ترشيدًا للإنفاق وخفضًا لتكاليف الجهد المضاعف وضرورة توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي وضمان التقنين والتوحيد فيما بين السياسات والإجراءات قدر الإمكان وفقًا للمعايير الوطنية للتماشي مع مؤشرات القياس العالمية، وهنا لابد من التنسيق مع الجهات المعنية بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وهذا ما قامت به المملكة العربية السعودية، حيث سعت إلى تحقيق الانسجام التام فيما بين استراتيجيات الجهات ذات الصلة المباشرة بالتحول الرقمي وبناء الحكومة الرقمية مثل، استراتيجية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، والاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي والاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني ، وسياسة الحوسبة السحابية واستراتيجية الصحة الإلكترونية.

استراتيجية الحكومة الذكية والمشاركة الرقمية

أكدت استراتيجية الحكومة الذكية على ضرورة تحقيق المشاركة الرقمية وتجسيد وتوفير متطلبات المصطلحات الحديثة والذي يشير إلى ما يسمى بالإدماج الرقمي، وهو ما تسعى إليه المملكة العربية السعودية في جهودها، حيث تؤكد على ضرورة ضمان إتاحة الخدمات لكافة فئات المجتمع مع التركيز على ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن من الجنسين، الأمر الذي جاء واضحًا في برنامج التحول الوطني ورؤية 2030م، حيث أن الركيزة الثالثة من ركائز رؤية 2030م والمتعلقة بوطن طموح تركز على الإدماج الرقمي وإتاحة الخدمات والمعلومات لكافة أفراد المجتمع بشكل يتوافق معها ومع مختلف اتفاقيات المملكة العربية السعودية.

وبناءً على ذلك يمكن القول إنه، تسعى استراتيجية الحكومة الذكية إلى تحقيق مجموعة أهداف رئيسية، وهي: -

- خدمة كافة المستفيدين والحكومات المتعلقة بهم والكوادر الإدارية الذكية، مع تعزيز مفهوم الاستثمار والاستدامة.
- التمكين الرقمي من خلال منظومة رقمية متكاملة، ومن ثم التركيز على المحرك الوطني والذي يتمثل في رؤية 2030م والاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي واستراتيجية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- التركيز على محرك التقنية والذي يتمثل في استخدام التقنيات الرقمية الناشئة حيث الذكاء الاصطناعي والروبوتات وإنترنت الأشياء والبيانات الضخمة وسلاسل الكتل وغيرها.
- محرك الظروف الاجتماعية والاقتصادية، والذي يتمثل في المشاركة والدخول في الشراكات مع القطاع الخاص والجهات ذات الاهتمام الأصلي وتفعيل استطلاع آراء المواطنين وتعزيز متطلبات الاقتصاد الرقمي عبر وسائل التواصل الاجتماعي وخدمات الجوال والتطبيقات الرقمية ورفع مستوى الثقة.**(عواطف سليمان مقبل ،2018)**

ونلاحظ من خلال ذلك أن استراتيجية الحكومة الذكية عملت في سياساتها جنبًا إلى جنب بما يتماشى مع سياسة هيئة الحكومة الرقمية في المملكة العربية السعودية، وذلك بهدف الإسهام في تكوين بيئة رقمية ملائمة ورسم إطار عمل من شأنه تحقيق المشاركة الفعالة في تنظيم وسائل تمكين وتسريع التحول الرقمي وبناء حكومة رقمية تكون قادرة على تقديم الخدمات الرقمية للمستفيدين من كافة القطاعات الحكومية، وذلك على أن تتبنى المبادرات وتوظف الابتكارات وتعزز القدرات الرقمية لدى المستفيدين منها وفقًا لإطار عمل مؤسسي يتسم بالتكامل والمشاركة والتعاون، وهنا تستند هذه السياسة على أربعة ركائز وهي، المشاركة والتحول والقدرات والحوكمة.

ثالثا- الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي لتعزيز المشاركة الالكترونية

عملت المملكة العربية السعودية على اعتماد استراتيجية وطنية على نطاق واسع للبيانات والذكاء الاصطناعي، حيث تؤكد هذه الاستراتيجية على مدى التزام المملكة بالاستفادة من الذكاء الاصطناعي المسؤول عن تحقيق أهداف التحول الرقمي الوطني مع وترسيخ دور البيانات ومراكز الذكاء الاصطناعي في ذلك، ومن ثم تعزيز مساهمة قطاع تقنية المعلومات والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة ككل.

ركائز الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي

وفي هذا الصدد تستند الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي المشار إليها باسم(Aspire) على مجموعة من الركائز، **وهي: -**

1- العمل من أجل أن تصبح المملكة العربية السعودية ضمن أفضل 15 دولة من حيث تطوير وتطبيق الذكاء الاصطناعي بحلول عام 2030م . **(عبد الهادي بشير قشيوط ،2023م)**

2- التطلع نحو تدريب واستضافة أكثر من 20 ألف متخصص وخبير في البيانات والذكاء الاصطناعي بحلول عام 2030م، مع إقامة الشراكات مع الدول الرائدة في مجال الذكاء الاصطناعي والمنظمات

3- الدولية ومؤسسات القطاع الخاص كي يدعم ذلك عمليات التحول الرقمي بالمملكة.

4- العمل على تحقيق استثمارات بأكثر من 20 مليار دولار أمريكي في البيانات والذكاء الاصطناعي في ضوء وضع لوائح تنظيمية تدعم من وجود بيئة

5- تنظيمية صديقة لتلك الأعمال تستند إلى أفضل الممارسات الدولية. **(مركز البحوث والمعلومات، 2021م)**

6- تشكيل منظومة تضم أكثر من 300 مصدرًا للبيانات تكون فعالة وبناء شركة ناشئة في قطاع الذكاء الاصطناعي تستضيفها المملكة العربية السعودية بحلول عام 2030م وأدوات تنظيمية عالمية المستوى لتطوير ونشر التقنيات التي تعمل بتقنية بالذكاء الاصطناعي في كل أرجاء المملكة.

المبادرات الخاصة بالاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي:

اشتملت الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي على ستة محاور رئيسية للمبادرات الخاصة بالتحول الرقمي لتحقيق أكبر منفعة توفرها الأدوات الخاصة بكل من البيانات والذكاء الاصطناعي لدعم التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية وهي، الطموح والكفاءات والسياسات واللوائح التنظيمية والاستثمار والبحث والابتكار والمنظومة، حيث تهدف مبادرة (الطموح) إلى تعزيز الشخصية الوطنية للمملكة العربية السعودية في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي على المستوى العالمي، في حين تركز مبادرة (الكفاءات) على النواحي الخاصة بتعزيز رأس المال البشري من خلال تأمين الكفاءات ذات الاختصاص في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي والتي تكون قادرة على مواكبة التغييرات التي تظهر في هذا الحقل، وفي ذات الصدد تُعد مبادرة (السياسات واللوائح التنظيمية) جزءًا لا يتجزأ من برنامج التحول التشريعي الوطني في المملكة وبناء البيئة التشريعية التي تحفز الشراكات والمواهب التي ترتبط بمجال البيانات والذكاء الاصطناعي. **(National Strategy,2023**

وعلى الجانب الآخر تستهدف مبادرة (الاستثمار) دعم زيادة الأصول وتمكين الاقتصاد في المملكة العربية السعودية بكافة أنحائها عبر جذب المستثمرين المحليين والأجانب وتمويل فرص الاستثمار في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي داخل المملكة، كما وتستهدف مبادرة (البحث والابتكار) تهيئة بيئة بحثية متطورة في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي بالمدن الجديدة والذكية من أجل الارتقاء بالكفاءات البشرية وتعزيز مهاراتهم لقيادة الابتكار، أما مبادرة (المنظومة) فهي تركز على تحفيز اعتماد تقنيات البيانات والذكاء الاصطناعي في المشاريع والمدن الكبرى لتحسين الكفاءات الإنتاجية ومن ثم جودة الخدمات والرفاهية.

وبناء على ذلك، فقد تم وضع 15 مسارًا للمبادرات لتفعيل عملية تنفيذ استراتيجية البيانات والذكاء الاصطناعي لتعزيز التحول الرقمي بالمملكة العربية السعودية وهي، المبادرات العالمية في البيانات والذكاء الاصطناعي وزيادة الوعي بهذا العلم، ومسار متخصصي البيانات والذكاء الاصطناعي وخبرائه، ومن ثم الأطر التنظيمية وبرنامج حوافز الشركات وبرنامج حوافز الكفاءات، وكذلك الصناديق الاستثمارية في البيانات والذكاء الاصطناعي، فضلًا عن برنامج دعم المستثمرين والتميز في البحث والتطوير والابتكار وحاضنات الابتكار والاختبار الوطنية، بجانب الخطط القطاعية للبيانات والذكاء الاصطناعي والمنصات الخاصة بهم والمدن الذكية ومكاتب إدارة البيانات الحكومية. **(وحدة التجول الرقمى ،2022)**

القطاعات التي استهدفتها استراتيجية البيانات والذكاء الاصطناعي لتعزيز التحول الرقمي بالمملكة العربية السعودية:

عملت الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي من خلال مبادراتها الست في المرحلة الأولى منها على التركيز على خمسة قطاعات رئيسة في المملكة وفقًا لرؤية 2030م، حيث تقارير الميزانية والناتج المحلي الإجمالي للمملكة وتقارير الريادة الفكرية في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي لتبني التقنيات الخاصة بهما، وهذه القطاعات هي، قطاع التعليم والقطاع الصحي وقطاع الطاقة وقطاع النقل والمواصلات ثم القطاع الحكومي، حيث تسعى الاستراتيجية في قطاع التعليم إلى دمج البيانات والذكاء الاصطناعي لتحقيق التوافق بين نظام التعليم واحتياجات سوق العمل على نحو يسهم في تطوير العملية التعليمية، في حين تركز الاستراتيجية في القطاع الحكومي على مواءمة استخدام البيانات والذكاء الاصطناعي من أجل الوصول إلى قطاع حكومي فعال ومنتج وقائم على استخدام التقنيات الذكية.

أما في المجال الصحي فتستهدف الاستراتيجية تحقيق المواءمة فيما بين استخدامات البيانات والذكاء الاصطناعي في أنظمة الرعاية الصحية من أجل تحقيق غاية الوصول إلى الخدمات الصحية والرعاية الوقائية في ظل الطلب المتزايد على هذه الخدمات، وفي قطاع الطاقة فإنه تعمل الاستراتيجية على مواءمة تجهيز البيانات والذكاء الاصطناعي بما يرفع الطاقة الاستيعابية ويزيد من كفاءة القطاع ومن ثم يسهم ذلك في تطوير القطاعات الداعمة لقطاع الطاقة، وعلى مستوى قطاع النقل والمواصلات فإن الاستراتيجية تركز على دمج البيانات والذكاء الاصطناعي في قطاعات النقل بهدف إنشاء مركز لوجستي إقليمي وبناء نظم قائمة على التقنيات الذكية في التنقل بما يعزز من السلامة المرورية في المدن. **(رؤية المملكة العربية السعودية 2030، 2022م)**

رابعاً – الاستراتيجية المستقبلية للحكومة الالكترونية خلال الفترة من عام 2023م : 2030

حددت المملكة العربية السعودية أهدافها وتطلعاتها التي تسعى إلى تحقيقها في حقل التحول الرقمي في ضوء استراتيجية الحكومة الرقمية من عام 2023م إلى عام 2030م، حيث تتجه معظم المبادرات الاستراتيجية نحو تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ورؤية المملكة 2030م، ومن ثم تسترشد هنا هذه الاستراتيجية بأهداف رؤية 2030م وتعمل على تحقيق التوافق فيما بين الغايات الاستراتيجية لكل منهما. **Thobati, Fahd 2022**

وجدير بالذكر هنا أن المملكة العربية السعودية تسعى إلى أن تُصنف ضمن المراتب العشرة الأولى في مجال التحول الرقمي والحكومات الرقمية، وهنا حددت المملكة بعض الطرق أو الوسائل التي يمكن من خلالها تنفيذ هذه الاستراتيجية وتحقيق أهدافها، وهي: -

أ- تحقيق الشعور بالرضا للمواطنين من خلال تحقيق رضا شعبي كبير وجودة حياة ممتازة في ظل خدمات الحكومة الرقمية.

ب- تطبيق مبدأ تنافسية الأعمال عبر تعزيز أداء الأعمال بصورة أساسية عن طريق استخدام المنظومة الرقمية بكل خدماتها.

ت- العمل على تحويل حكومة المملكة العربية السعودية إلى حكومة رقمية عن طريق دمج التقنيات الرقمية في العمليات والقرارات الحكومية.

ث- تحقيق ما يسمى بالكفاءة الحكومية عبر تشجيع ودفع مستويات كفاءة الحكومة الرقمية وإنتاجيتها وتعزيز الانفتاح الحكومي من أجل الاستفادة من البيانات المفتوحة لتحسين المشاركة والشفافية والمساءلة . **(امل فريد زاهر ،2024م)**

ج- تعزيز ما يسمى بالحكومة الخضراء من أجل تقليل انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في جميع مراحل تقديم الخدمات العامة الرقمية، الأمر الذي يحقق أهداف التنمية المستدامة، ويدخل في ذات الصدد العمل على تعزيز الاستثمار الفعال من خلال توجيه استثمارات حكومة المملكة العربية السعودية لزيادة مشاركة القطاع الخاص وتحقيق النمو في الاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات الواردة من استثمارات المغتربين المباشرة واستخلاص قيمة أكبر من النفقات.

ح- العمل على إنشاء منظومة للهوية الرقمية والثقة يستخدمها المواطنون السعوديون في إطار تنظيمي رقمي مستقبلي يتسم بالتناسق والقدرة على التكيف مع المستجدات، الأمر الذي يعزز من مبدأ تسريع عملية التحول الرقمي للمملكة العربية السعودية من خلال العمل مع الجهات الحكومية وتوفير القيادة والتوجيه للمواطنين في جوانب الابتكار والحوسبة السحابية والمصادر المفتوحة والبنية المؤسسية وكل ما يتعلق بمستقبل الحكومة الرقمية .**(عبير السيد احمد ،2020)**

ونلاحظ هنا أنه تتناول استراتيجية الحكومة الرقمية مسألة تعزيز بيئة المشاركة الإلكترونية العامة من خلال الهدف الاستراتيجي المتمثل في تعزيز مشاركة المواطنين السعوديين لزيادة الثقة في الحكومة، وفي إطار السعي لتحقيق هذا الغرض تتطلع استراتيجية الحكومة الرقمية إلى تعزيز مشاركة المواطنين عبر اطلاعهم وإشراكهم في صلب أعمال الحكومة من خلال إشراكهم في عمليتي تصميم الخدمات واتخاذ القرارات الحكومية، الأمر الذي يدعم الشمول الرقمي ككل ، وقد أكدت على ذات الأمر استراتيجية قطاع تقنية المعلومات والاتصالات، حيث أكدت على أهمية الشمول الرقمي كما جاء في المحور الثاني منها والخاص بتعزيز المحتوى المحلي بصورة مباشرة، الأمر الذي ولد مزيدًا من الحاجة إلى تقنيات متقدمة ومعارف رقمية ووعي بين المواطنين والمقيمين، وفي ذات الصدد تم تسليط الضوء على مدى الحاجة إلى زيادة مشاركة المرأة في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات من أجل تعزيز التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية ككل

الخاتمة

أطلقت المملكة العربية السعودية البرنامج الوطني للتحول الرقمي كأحد البرامج التنفيذية لرؤيتها 2030م، وذلك على مستوى 24 جهة حكومية قائمة على القطاعات الاقتصادية والتنموية ليكون البرنامج الهادف إلى تطوير العمل الحكومي وتأسيس البنية التحتية اللازمة لتحقيق أهداف الرؤية واستيعاب طموحاتها، وعملت المملكة من خلال هذا البرنامج على تدعيم روح الإبداع وريادة الأعمال في المجتمع السعودي للوصول إلى المجتمع الرقمي المنشود بالإضافة إلى تطوير الخدمات العامة ودعم البنية التحتية الرقمية اللازمة لتطوير قطاع تقنية المعلومات والنهوض به، بالتوازي مع تمكين المستخدمين والشركات والجهات الحكومية عبر دعم القدرات البشرية وتنمية صناعة التقنيات .(نجود محمد المالكى ،202.

استلزم الأمر في ضوء ذلك قيام المملكة العربية السعودية بتطوير مجموعة من الاستراتيجيات بجانب بناء قدرات القيادات والأفراد، وذلك من أجل دعم وتأييد

التغيير في ضوء مفاهيم دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كافة مجالات وأنشطة المجتمع.

وهنا جاءت استراتيجيات التحول الرقمي التي اعتمدتها المملكة العربية السعودية في إطار تنفيذ رؤية 2030م بشكل يتسق مع أهدافها. (**عبد الرحمن حسن ،2020**)

حيث تتفرع تلك الاستراتيجيات إلى عدة محاور، أبرزها استراتيجيات الشمول الرقمي والمشاركة الإلكترونية، واستراتيجية التعاون والمشاركة، والاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي ، واستراتيجية الحكومة الرقمية العامة، ثم استراتيجية الحكومة الرقمية للفترة من عام 2023م إلى 2030م .

وقد أولت المملكة العربية السعودية اهتمامها بالتجارة الإلكترونية من خلال التوجه للاقتصاد الرقمي الذي يعتمد على المعرفة واستخدام التكنولوجيا الحديثة، مما كان له الأثر في نمو التجارة الإلكترونية وتطورها بشكل ملحوظ ، وتركيز الحكومة المكثف على التوسع في المعاملات الإلكترونية، ونمو استثمارات التجارة الإلكترونية، وابتكارات سوق وسائل الدفع، والتحسن في الخدمات اللوجستية

نتائج البحث

1- يعتبر الاستثمار الإلكتروني من أهم محفزات النمو الاقتصادي إذ أنه يرفع من مستوى التقنية السائد في الاقتصاد مما يؤدي إلى زيادة الناتج القومي على مستوى الاقتصاد الكلي. وقد اهتمت نظريات النمو الاقتصادي المختلفة بهذه العلاقة بين النمو الاقتصادي والمستوى التقني السائد في الاقتصاد . فالتطور التقني يؤثر على النمو الاقتصادي من عدة أوجه.

2- قامت الشركات السعودية بالاستفادة من التجارة الإلكترونية لزيادة حجم أعمالها وتوسيع نطاقها مما أدى إلى زيادة الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي بشكل قوي خلال الأعوام الماضية.

3- تم العمل على زيادة فرص العمل في قطاع التجارة الإلكترونية من خلال إنشاء المزيد من المتاجر الإلكترونية والشركات التقنية المتخصصة مما ساهم في خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستويات البطالة.

4- جذبت التجارة الإلكترونية استثمارات أجنبية مباشرة إلى المملكة العربية السعودية حيث أصبحت البلاد وجهة مفضلة للشركات العالمية للاستثمار في قطاع التكنولوجيا والتجارة الإلكترونية وغيرها من المجالات الهامة والقوية.

5- تعمل تقنيات التجارة الإلكترونية على تحسين كفاءة العمل وزيادة الإنتاجية سواء في العمليات اللوجستية أو التسويق أو خدمة العملاء مما يساهم في تحسين جودة المنتجات والخدمات المقدمة.

6- فتحت التجارة الإلكترونية الأبواب أمام الشركات السعودية للوصول إلى أسواق جديدة داخل المملكة وخارجها من خلال الإنترنت مما يزيد من فرص التوسع والنمو.

7- يساهم هذا النوع من التجارة في تعزيز التنافسية بين الشركات حيث يتيح الوصول بصورة سهلة وبسيطة إلى المعلومات مع تقديم العروض والخدمات المبتكرة من خلال التسويق الإلكتروني.

المراجع

الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، الإطار الوطني للمعايير المهنية للبيانات والذكاء الاصطناعي، 2023م، ص 55.

أمل فريد زاهد ، دور استراتيجيات التحول الرقمي في رفع الكفاءة التشغيلية والتسويقية لخدمات الاتصالات بالمملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية على شركة الاتصالات السعودية، المجلة العربية للإدارة، كلية إدارة الأعمال، جدة، المملكة العربية السعودية، ع 2، م 3، 2024م، ص 72.

رفاه بنت طارق الحرير، فعالية برامج الاستشارات الأسرية الاجتماعية الإلكترونية، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، 2018م، ص 29.

رؤية المملكة العربية السعودية 2030م، برنامج تحول القطاع الصحي: خطة التنفيذ 2020م – 2021م، 2022م، ص 16.

سلوى عبد الله صالح، تقييم تطبيق الخدمات الحكومية الإلكترونية في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المستفيدين منها، المجلة العربية للإدارة، كلية العلوم الإدارية والمالية، الجامعة السعودية الإلكترونية، ع 4، م 39، 2019م، ص 81.

عبد الرحمن حسن ، واقع التحول الرقمي للمملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية، ع 3، م 4، 2020م، ص 80.

عبد الهادي بشير قشيوط، الاستثمارات في الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الرائدة، مدينة الأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية، مصر، 2023م، ص 82.

عبير السيد أحمد، تصور مقترح لتعزيز قيم المواطنة الرقمية والهوية الوطنية في المملكة العربية السعودية، كلية التربية، جامعة الطائف، المملكة العربية السعودية، 2020 م، ص 31.

عواطف سليمان مقبل، دور الحكومة الذكية في تحقيق التنمية الاقتصادية: المملكة العربية السعودية نموذجًا، المجلة المصرية لعلوم المعلومات، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ع 2، م 5، 2018م، ص 49.

مركز البحوث والمعلومات، الذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية، 2021م، ص 34.

معتز سلامة، الذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2020م، ص 19.

نجود محمد المالكي، مؤشرات التنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030م، المجلة العلمية لنشر البحوث، ع 7، م 4، 2020م، ص 73.

وحدة التحول الرقمي، استجابة منظومة التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية خلال جائحة كورونا، 2022م، ص 39.

وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، المملكة العربية السعودية وريادة الاقتصاد الرقمي في الشرق الأوسط، 2024م، ص 32.

Fahd Thobati, The financial impact of regulations aiming to unify government digital platforms: Insights from Saudi Arabia, Digital Government Authority, Saudi Arabia, 2022, P 20.

National Strategy, Artificial Intelligence and Democratic Values, 2023, P 11

Sameer Hawse, The impact of applying digital transformation techniques on the quality of project management at the National Water Company in the Northern Sector, Management College, Miocene University, 2024, P 74.

الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، دور سدايا في تحقيق التنمية المستدامة، 2023م، متاح على الرابط

رؤية الخبراء، مراحل التحول الرقمي، 2022م، متاح على الرابط

E-PARTICIPATION AND DIGITAL TRANSFORMATION IN THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA

Mohamed N. A. Farag[1], Hala Basiony[1] and Wafaa Salman[2]

1. Econ. Dept., Dept., Fac. Graduate Asian Studies, Zagazig Univ., Egypt
2. Econ. Dept., Fac. Commerce, Zagazig Univ., Egypt

ABSTRACT: E-commerce is one of the beneficial outcomes of the information revolution the world is witnessing today. It also represents one of the aspects of the digital economy ,as the digital economy is based on two realities: e-commerce and information technology, which have come to impact various economic activities due to the investment they represent in mental and intellectual capabilities. The rapid development and increasing spread of the use of e-commerce technologies have led many countries to take initiatives aimed at quickly regulating transactions according to e-commerce, which is characterized by rapid growth, comprehensiveness, intense competition, and the lack of recognition of geographical borders in commercial transactions. One of the most importanat indicators of the growing importance of e-commerce is the steady increase in the volume and growth rates of e-commerce witnessed in Saudi Arabia. The Internet has enabled individuals and commercial sectors to participate electronically and benefit from digital transformation programs..

Key words: e-commerce - Digital Transformation - Economic Growth - Digital Economy

المحكمـــون:
1- - أ.د. ايـاد محمـد عطيــه أستاذ الاقتصاد - كليه التجاره - جامعة الزقازيق.
2- أ.د. هـــديل طــاهر حسـانين أستاذ الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة- جامعة الزقازيق.